مركز أفكار للدراسات والأبحاث
Afkaar Center for Studies and Research

# آليات دفع التنازع في قضايا مدونة الأسرة، من التقعيد إلى التنزيل

د. محمد الدعلي احيا
باحث بسلك الدكتوراه بكلية الشريعة، وأستاذ التعليم الثانوي التأهيلي
المملكة المغربية
Idaliihia.mohamed@gmail.com

فبراير 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله تعالى القائل في محكم تنزيله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾ [النساء: 58]، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

# آليات دفع التنازع في قضايا مدونة الأسرة، من التقعيد إلى التنزيل

## أولا: سياق الموضوع.

لا شك أن المتتبع للأحداث في الواقع وفي وسائل التواصل الاجتماعي، سيرى أن هناك تنازعا وجدالا قويا حول مجموعة من قضايا مدونة الأسرة، القديمة منها، أو التي ستخرج إلى الوجود بعد المصادقة عليها. ومعلوم أن هذا التنازع حول هذه القضايا المعلن عنها حاليا، راجع إلى مجموعة من الأسباب منها:

- تباين الرؤى والأنظار بسبب اختلاف زوايا النظر.
- اختلاف المرجعيات والمنطلقات المعتمدة.
- اختلاف الخلفيات والغايات المنشودة.

ولا ريب أن التنازع أو النقاش ليس مذموما دائما، فقد يكون أداة فعالة تحقق نوعا من التوافق والتقارب حول هذه القضايا وغيرها التي تهم جميع أطياف المجتمع، لكونها لصيقة بحياتهم اليومية الدينية والاجتماعية والاقتصادية. وذلك من خلال وضع أرضية للنقاش في أفق الوصول إلى نتائج مرضية للجميع. كما يمكن أن يكون هذا التنازع أداة هدّامة، وجدالا عقيما يتطور شيئا فشيئا ليؤدي إلى عواقب وخيمة تضر بالمجتمع على مجموعة من المستويات.

ولذلك فنحن في حاجة ماسة إلى تشخيص أسباب هذا التنازع، وإلى آليات سليمة، وأدوات منهجية لدفعه والقضاء عليه من خلال تحويله إلى توافق واتفاق في إطار الثوابت الدينية والوطنية. ومن القضايا

المتنازع فيها بشأن مدونة الأسرة ما يلي؛ مسألة التعدد، والنفقة، والإرث، وتقسيم الأموال المكتسبة أثناء الزواج بعد الطلاق، وغيرها.

## ثانيا: إشكالية الموضوع

ما سبب هذا التنازع الواقع حول هذه القضايا الأسرية؟ وهل يمكن دفعه وإيجاد حلول مناسبة؟ وما هي الآليات الكفيلة بذلك؟

## ثالثا: آليات دفع التنازع في قضايا المدونة

لا شك أن هذا التنازع قابل للاستثمار من خلال التشخيص والبحث والتحليل في أفق إيجاد حلول مناسبة تستجيب لنصوص الشرع وتراعي واقع الناس ومطالبهم، دون إفراط أو تفريط.

وبعد التشخيص والنظر توصلت إلى مجموعة من الأسباب الكامنة وراء هذا التنازع، والتي يمكن الانطلاق منه وجعلها آلية من الآليات الكفيلة بدفعه. ومن هذه الآليات ما يلي.

### الآلية الأولى: تحديد المرجعية

فلا بد من تحديد المرجعية التي انطلق منها المشرع المغربي من أجل التقعيد لمواد المدونة، لما يتيحه ذلك من استيعاب للتشريعات، وضبط تنزيلها وفق المرجعية المعتمدة. لأن تلكم المرجعيات هي عبارة عن قواعد أساسية يتم من خلالها التأصيل لمواد المدونة. ولأن الحكم على الواقعة الأسرية لا يحتاج فقط إلى تصورها وتنزيل إحدى المواد المنصوص عليها في المدونة، بل لا بد أيضا من معرفة مرجعية الحكم أي المادة القانونية دفعا للتعارض الذي يمكن أن يقع بسبب ذلك الجهل بين الحكم المنزل والمرجعية التي استُمد منها. وهذا النظر صائب في حالة وجود مرجعية واحدة، أو كانت متعددة لكن لا تناقض بينها. أما في حالة الاعتماد على مرجعيات متعددة في التقعيد والتأصيل لمواد مدونة الأسرة فلا بد من تحديدها، بل وربط كل مادة بمرجعيتها أو مرجعياتها لما يحققه ذلك من وضوح وتناسق بين الأصل وفرعه.

### الآلية الثانية: تحديد الأهداف والغايات

بعد تحديد المرجعيات التي اعتمدها المشرع أثناء وضعه لمواد المدونة، وربط كل مادة بمرجعيتها، لا بد من تحديد الأهداف والغايات التي من أجلها وُضعت أحكام المدونة؛ لأن ذلك كفيل بتحقيق النتائج المرجوة منها، وفي الوقت نفسه الوقوف على الثغرات والتعثرات المصاحبة لعملية تنزيل مواد المدونة، بغية تصويبها وتجويدها بما يحقق تلكم الأهداف والغايات المسطرة سلفا.

وتحديد تلكم الأهداف والغايات يمكن أن يكون على الشكل الآتي:

- ✓ تحديد الأهداف الجزئية الخاصة بكل مادة من مواد مدونة الأسرة على حدة، تحقيقا للتنزيل السليم.
- ✓ تحديد الأهداف العامة الخاصة بكل باب من أبواب المدونة على حدة، كباب الزواج، وباب الطلاق، وباب الوصية مثلا، كي لا يكون تمت تناقض بين جزئيات الباب.
- ✓ تحديد الغايات الكبرى من وضع هذه المدونة بصفة عامة، سواء كانت هذه الغايات آنية أو مستقبلية، أو كانت سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو طبية، أو ثقافية وتربوية، أو غير ذلك، اجتمعت هذه الغايات أو تفرقت.

## الآلية الثالثة: العملية الاجتهادية

إن الاجتهاد آلية أساسية في كل عملية من العمليات التي يقوم بها المشرع أو القاضي، إن على مستوى التقعيد والتأصيل والتقنين لقواعد وأحكام الأسرة، أو على مستوى التنزيل والأجرأة لهذه المواد، وبالتالي لا بد من إيلاء عملية الاجتهاد على المستويين معا؛ التقعيدي والتنزيلي، المكانة الخاصة بها من حيث الشروط والضوابط، ومن حيث المنطلقات والحدود.

فإذا رأى المشرع أن الزمان والأحوال قد تغيرت، وأن المكلفين في حاجة إلى أحكام جديدة، من خلال تغيير مواد مدونة الأسرة، وكان قصده المشرع من ذلك هو ضبط المجال الأسري، وحماية الأسرة، وضمان الحقوق، وترسيخ العدالة، وتحقيق نماء المجتمع وازدهاره؛ فإن الأمر ليس سهلا، بل يحتاج إلى جهد كبير، واجتهاد سليم يستوفي الشروط والضوابط، ويعترف بالثوابت والمتغيرات ويوازن بين المصالح والمفاسد ويعمل النص ويراعي الواقع، وهذا حسب المرجعية المحددة سلفا.

أما في حالة تعدد المرجعيات وتباينها، فعلى المشرع أو المجتهد أن يبين ذلك للمستفتين وهم المواطنون الذين ستسري عليهم مقتضيات تلكم المواد، باعتبارها قوانين تمت المصادقة عليها.

بل وعليه القيام بوضع أنماط متعددة من المواد حيث ينتمي كل نمط من هذه الأنماط لأحد المرجعيات المعتمدة، ودون خلط بين هذه المرجعيات، وخاصة في القضايا المتنازع عليها، فيختار كل مواطن مرة واحدة عند بلوغه النمط الذي يود أن يحاكَم ويحاكِم به، ودون أن يكون له حق الخيار بعد ذلك في التنويع بين الأحكام كي لا يكون ذلك سببا في اتباع الأحكام المناسبة له فقط. فلا يستساغ مثلا أن تُطالب بالنفقة مثل زوجها بدعوى المساواة في ظل تطبيق قاعدة "للذكر مثل حظ الأنثيين" في الإرث، ولا يستساغ مثلا أن يُلزم

الزوج بالنفقة على أسرته، ويقوم بجميع أعمال البيت الخارجية، ثم يلزم بقسمة ثروته مع مطلقته بدعوى العمل المنزلي. ولا يستساغ أن يمنع الرجل من التعدد ثم يفتح المجال أما العلاقات الرضائية، وغير ذلك من مظاهر تتعدد الغايات ومرجعياتها المتباينة.

## رابعا: خلاصة واستنتاج.

- إن تحديد المرجعية التشريعية وتوحيدها مانع للتنازع المستمر حول قضايا الأسرة.
- إن تعدد المرجعيات يؤدي لا محالة إلى مزيد من التنازع والجدال العقيم في قضايا الأسرة.
- إن عدم وضوح الأهداف والغايات من التشريعات كفيل بفشل تنزيل القوانين.
- إن التلفيق بين المرجعيات المتباينة في العملية التشريعية فيه ظلم كبير للمواطن.
- إن تحديد المرجعيات والغايات من التشريع ضامن لتحقيق العدالة وحماية الحقوق.
- إن اختلاف المرجعيات يجعل المسلك محفوف بالخاطر، بسبب أن المتدخلون يحاولون التأثير في المشرع فيختارون من كل مرجعية ما يحقق أهدافهم ومآربهم.
- إن تحديد المرجعيات والغايات يجعل الاجتهاد صائبا سواء على مستوى التشريعي والتنزيلي.

مركز أفكار للدراسات والأبحاث

Afkaar Center for Studies and Research


htts//Afkaar.center

afkaarcenter@gmail.com

facebook.com/afkaarcenter



يناير 2025